



باسم الشعب التونسي،

أصدر مجلس تنازع الاختصاص القرار الآتي نصه :

بعد الإطلاع على ملف القضية المنشورة أمام المحكمة الابتدائية بقابس تحت عدد

1722 بين :

نور الدين بن السنوسي الثابت قاطن بجي الترية والأسرة بقابس ينوبه الأستاذ المنجي بوكريبة
المحامي الكائن مقره بنهج علي الجمل عدد 40 قابس.

من جهة

والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، مقرها الاجتماعي بنهج سليمان بن سليمان المنار
تونس، في شخص ممثلها القانوني بمقر فرعها بقابس، ينوبها الأستاذ إبراهيم القلعاوي المحامي
بقابس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على القرار الوقي الصادر بتاريخ 16 مارس 2009 عن المحكمة
الابتدائية بقابس تحت عدد 1722 والقاضي بإرجاء النظر في القضية وإحالة ملفها على مجلس
تنازع الاختصاص للبتّ في مسألة الاختصاص.

وبعد الإطلاع على قرار رئيس مجلس تنازع الاختصاص والقاضي بتعيين السيد
علي كحلون عضوا مقررا لهيئة القضية وإعداد بحث في الموضوع.

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر والمتضمّن ملحوظاته بشأنها.

وبعد الإطلاع على بقية أوراق الملف.

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس التنازع .

وبعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي :

I من الوجهة الواقعية :

حيث تفيد وقائع القضية ، كما تثبتها أوراق الملف المعروض على نظر المجلس قيام المدعى عن طريق الأستاذ منجي بوكريبة، أمام المحكمة الابتدائية بقابس عارضا أن على ملكه جميع العقار المعدّ للسكنى الكائن بقابس تضرّر نتيجة تسرب المياه من الأنايب التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ورغم طلب إصلاح العطب إلا أن الشركة لم تقم بأي إجراء فانتدب خبيرا لتقدير قيمة الأضرار، طالبا إلزام الشركة بدفع التعويضات المقررة اتفقا، وسجّلت قضية لدى المحكمة الابتدائية بقابس تحت عدد 1722.

وحيث بعد نشر القضية بعدة جلسات تحضيرية حضر نائب الشركة المطلوبة وأدلى بتقرير صحبة مذكرة مستقلة، اطلع عليها الخصم، وطلب إحالة الملف على مجلس تنازع الإختصاص، قولا إن ما قامت به الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إنما هو عمل له علاقة بالمصلحة العامة ويدخل في إطار امتيازات السلطة العامة تتعهده المحكمة الإدارية بالإختصاص، فقضت المحكمة الابتدائية بتاريخ 16 مارس 2009 بإرجاء النظر وإحالة ملف القضية على مجلس تنازع الإختصاص.

من الوجة الشكليه :

حيث كانت الإحالة الصادرة عن محكمة الناحية بقابس مستوفية لشروطها الشكلية طبق ما يقتضيه الفصل السابع من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 وتعين لذلك قبولها من هذه الناحية.

من الوجة القانونية :

حيث انحصر الإشكال القانوني في معرفة مدى إختصاص القضاء العدلي في إلزام الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بتعويض الأضرار الناتجة عن تسرب المياه نتيجة عطب قنوات المياه التابعة لها.

وحيث ينص الفصل الأول من مجلة المياه الصادرة بموجب القانون عدد 16 لسنة 1975 بتاريخ 31 مارس 1975 أن قنوات المياه والآبار والأحواض المستعملة من طرف العموم وكذلك توابعها يتبع الملك العمومي للمياه.

وحيث ينص الفصل الأول من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 ، المتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الإختصاص على أن المحكمة الإدارية تختص بالنظر في دعاوي مسؤولية الإدارية المنصوص عليها بالقانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972.

وحيث لئن كانت الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه مؤسسة عمومية مصنفة ضمن قائمة المؤسسات العمومية غير الإدارية التي تعتبر منشآت عمومية عملا بأحكام الأمر عدد 2265 لسنة 2004 المؤرخ 21 سبتمبر 2004 مثلما تم تنقيحه بالأمر عدد 2179 لسنة 2006 المؤرخ في 2 أكتوبر 2006 فإن المهام الموكولة اليها تتزل في إطار تنفيذها لمرفق عام وتهدف إلى تحقيق مصلحة عامة باستخدام امتيازات السلطة العامة.

وحيث أن الأضرار موضوع المنازعة كانت ناجمة عما نسب للشركة المطلوبة من تقصير في صيانة قنوات توزيع المياه التي في عهدتها في إطار تنفيذها لمرفق عام مما يجعل المسؤولية المترتبة عن ذلك خاضعة لنظام المسؤولية الخاص بالمنشأ العمومي الذي يكتسي بطبيعته الصبغة الإدارية وهو ما من شأنه أن يجعل اختصاص النظر في هذه المنازعة معقودا لجهة القضاء الإداري.

ولهذه الأسباب

قرّر المجلس ان التّزاع المعروض على نظره من اختصاص جهاز القضاء الإداري.

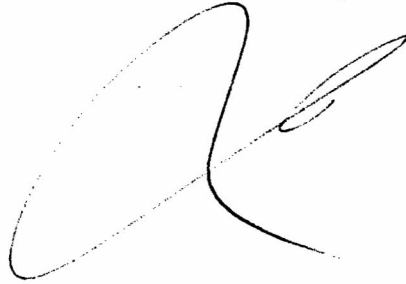
وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم 6 أفريل 2009 عن مجلس تنازع الإختصاص المتركّب من رئيسه السيّد غازي الجريسي الرئيس الأوّل للمحكمة الإدارية وعضوية السيدتين حسبية العربي وسرية الجازي والسادة علي كحلون ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاء بالله وجمعة محمود وبحضور كاتبة الجلسة السيّدة صباح اسماعيل.

كاتبة الجلسة



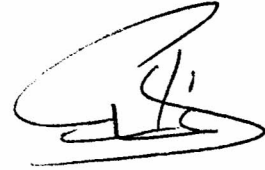
صباح اسماعيل

المقرّر



علي كحلون

الرئيس



غازي الجريسي